

Distr.: General
26 June 2013
Arabic
Original: English



التقرير الرابع المقدم من الأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠)

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم إليه تقارير خطية على أساس متواصل كل ستة أشهر عن صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، تتضمن تقييماً لمدى مواصلة الامتثال لأحكام الفقرة ٢١ من قرار المجلس ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، على أن يقدم التقرير الأول في موعد لا يتجاوز ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ويتناول هذا التقرير الرابع التطورات التي أعقبت صدور تقرير يري الثالث (S/2012/933) في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

ثانياً - التطورات

٢ - ظل مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، باعتباره السلطة المسؤولة عن الترتيبات التي تكفل سداد المبالغ المستحقة لصندوق التعويضات، يرصد عن كثب المبالغ المودعة في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت أمانة اللجنة تعاونها مع لجنة الخبراء الماليين العراقية، وهي الهيئة المسؤولة عن الإشراف على مراقبة العائدات النفطية العراقية وأوجه استخدامها والإبلاغ عنها.

٣ - وقد اجتمعت أمانة لجنة التعويضات مع لجنة الخبراء الماليين العراقية في جنيف، في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وخلال هذا الاجتماع، كرر رئيس لجنة الخبراء الماليين العراقية تأكيد الأهمية التي توليها حكومة العراق لكفالة استمرار الامتثال لقرارات الأمم المتحدة الواجبة التطبيق، وأشار إلى أن اللجنة لا تعترض تغيير الآلية الحالية القائمة على دفع نسبة ٥ في المائة من عائدات بيع النفط العراقي والمنتجات النفطية العراقية إلى صندوق التعويضات. وأشار كذلك إلى أنه منذ موافقة وزارة المالية العراقية على آلية تقدير وتحويل ما يعادل نسبة ٥ في المائة من قيمة المدفوعات غير النقدية من النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي



الرجاء إعادة استعمال الورق



المسددة إلى مقدمي الخدمات، أُجريت تحويلات منتظمة إلى الصندوق. ومنذ صدور تقريره الثاني إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٢، أودع في الصندوق مبلغ إضافي يناهز ١٦٢,٩ مليون دولار فيما يتعلق بهذه المعاملات.

٤ - وعقد مجلس الإدارة دورته الخامسة والسبعين في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو ٢٠١٣. وحضر وفد عن لجنة الخبراء الماليين العراقية الجلسة العامة الافتتاحية وأكد رئيس اللجنة من جديد التزام العراق بالوفاء بالتزاماته. وأعرب مجلس الإدارة، في الاستنتاجات التي توصل إليها مجلس الإدارة بشأن مسألة ترتيبات كفالة تسديد المدفوعات إلى صندوق التعويضات، عن ارتياحه لاستمرار التحويلات إلى صندوق التعويضات تحت إشراف لجنة الخبراء الماليين العراقية.

٥ - وبلغ متوسط الإيرادات الشهرية لصندوق التعويضات خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٣ قرابة ٣٧٤ مليون دولار، حيث تجاوز متوسط المدفوعات الفصلية ١ بليون دولار. ومنذ تقريره الأخير إلى مجلس الأمن، سدد صندوق التعويضات دفعتين إلى الكويت بما مجموعه ٢,٤ بليون دولار؛ الأولى في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، والثانية في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وبلغ مجموع التعويضات التي سددتها اللجنة حتى الآن حوالي ٤١,٢ بليون دولار. ولا تزال هناك مطالبة واحدة فقط حتى الآن يبلغ رصيدها غير المسدد نحو ١١,٢ بليون دولار. وقد تقدمت حكومة الكويت بهذه المطالبة باسم مؤسسة البترول الكويتية. وفي عام ٢٠٠٠، مُنحت المطالبة مبلغ ١٤,٧ بليون دولار تعويضا عن الخسائر المتكبدة في إنتاج النفط ومبيعاته نتيجة الأضرار التي لحقت بأصول حقول النفط الكويتية، وهو يمثل أكبر مبلغ يمنحه مجلس الإدارة. واستنادا إلى مستويات الإيرادات الحالية لصندوق التعويضات وإلى التوقعات الحديثة، لا يزال من المقدر أن تسدد اللجنة بالكامل الرصيد المتبقي غير المسدد بحلول ربيع عام ٢٠١٥.

٦ - ولا يزال تقرير مراجعة حسابات صندوق تنمية العراق للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ غير متاح. بيد أنه بالنظر إلى مستويات الإيرادات الحالية لصندوق التعويضات وما أعرب عنه مجلس الإدارة من ارتياح بشأنها، يسري أن أشير إلى أن حكومة العراق تظل على عهدها بالامتثال لالتزاماتها بموجب الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

٧ - وأود أن أختتم بالإعراب عن تقديري المتواصل لحكومة العراق وللجنة الخبراء الماليين العراقية، لتعاونهما المستمر مع لجنة التعويضات.